

محضر اجتماع اللجنة المكلفة
بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية والرياضية

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، اجتماعا لها يوم الثلاثاء 01 دجنبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا، بقاعة الاجتماعات بالقصر البلدي بحمريّة، تحت رئاسة السيد عزيز يعقوبي رئيس اللجنة، وبحضور السيدات والسادة :

- أسماء خوجة : نائبة رئيس المجلس
- إدريس العلمي : نائب رئيس اللجنة
- عبد العاطي كواح : عضو اللجنة
- حميد لعويسي : عضو اللجنة
- المصطفى سعدان : عضو اللجنة
- عبد الرحمان أفلك : عضو اللجنة
- أمال فريقتش : عضو اللجنة
- عبد الحق بنسالم : عضو اللجنة
- الحاج ساسيوي : عضو اللجنة
- محمد المشاطي : مستشار
- فريد بوحى : مستشار
- محمد بنعزو : مستشار
- عبد الله مشكور : مستشار
- رشيد العاشي : مستشار
- عبد النبي عثمانى : مستشار
- ادريس قشال : مستشار
- ليلي معزوز : مستشارة
- سميرة قصيور : مستشارة
- نادية ادريسي قيطوني : مستشارة
- رشيد مجبار : مستشار

كما حضر إلى جانب السادة أعضاء اللجنة السادة رؤساء الأقسام والمصالح
الداخلية والخارجية :

- ادريس بادي : من الكتابة العامة
- خالد العوني : رئيس القسم الثقافي
- البشير بابا ديه : رئيس المصلحة الثقافية
- عبد اللطيف الأنصاري : رئيس المصلحة الاجتماعية
- جميلة شلال : من الكتابة العامة
- ادريسية فضل : من المنطقة الحضرية لحميرية
- * خصص الاجتماع لدراسة ملف دعم الجمعيات:

افتتح الاجتماع السيد عزيز يعقوبي مذكرا بالنقطة الفريدة، موضوع الاجتماع والتي هي دراسة ملف دعم الجمعيات مشيرا بهذا الصدد بأنه وطبقا للقانون تم وضع 370 ملف طلب من الجمعيات للاستفادة من الدعم، ولهذا ونظرا لإكراه الوقت الذي يتطلب الإسراع بدراسة الملفات قبل متم السنة المالية الحالية 2015، قال السيد رئيس اللجنة أنه من الضروري الإسراع بالنظر في هذه الملفات من طرف لجنة خصصها مكتب المجلس برئاسة السيدة أسماء خوجة النائب السادس للرئيس، من أجل البث في حقبة هذا الدعم، حيث ذكر السادة الأعضاء بأنه ولمدة أسبوع من الاجتماعات الحثيثة من طرف اللجنة. خرجت هذه الأخيرة بمعايير أساسية حددتها اللجنة كأساس للنظر في ملفات الجمعيات وتصنيفها، حيث استقر الرأي على ضرورة أن يكون الملف القانوني متكاملًا ومستوفيا لجميع الشروط ويستجيب للمعايير القانونية المعروفة وطبقا لهذا المعيار، أخبر السيد رئيس اللجنة بأنه تم إلغاء طلبات بعض الجمعيات لعدم استيفائها بعض المعطيات في الملف القانوني، موضحا أن مبلغ الدعم والاعتماد المالي المتبقي هو كالاتي :

- الجمعيات الرياضية : مليون 39 ألف درهم.
 - الجمعيات الثقافية : 550 ألف درهم.
 - الجمعيات الاجتماعية : 261 ألف درهم.
 - جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة : 200 ألف درهم.
- بعد ذلك اقترح وضع المنهجية التي اتبعتها اللجنة التقنية بهذا الصدد أمام السادة أعضاء اللجنة لإبداء اقتراحاتهم حولها، ولكن قبل ذلك أعطى الكلمة للسيدة أسماء خوجة النائب السادس للرئيس لتوضيح الخطوط العريضة التي اتبعتها اللجنة المصغرة التي بثت في ملفات الجمعيات ولتوضيح هذه المنهجية.

السيدة أسماء خوجة : (النائبة السادسة للرئيس)

أحاطت اللجنة علما بأنه وطبقا للمادة 25 من النظام الداخلي للمجلس ترأست بحكم تفويضها في القسم الثقافي، لجينة مؤقتة مكونة من السيد رئيس القسم الثقافي والسيد نائب رئيس قسم الموارد المالية والسادة رؤساء المصالح بالقسم الثقافي : البشير باباديه رئيس المصلحة الثقافية، عبد اللطيف الأنصاري رئيس المصلحة الاجتماعية، عزيز الضعيف من المصلحة الرياضية، والسيدة سميرة قصيور النائبة السابعة للرئيس، والسيدة المستشارة أمال فريش، والسيد المستشار محمد لحلو، والسيد المستشار أحمد بنحميدة، والسيد المستشار عبد العاطي كواح.

حيث أشارت بأن اللجنة أنبسطت بها مهمة النظر أولا في ملف الجمعيات التي وضعت طلباتها في الآجال القانونية، وثانيا : في مدى قانونية وثائق الملفات المعروضة أمامها، مؤكدة من جهة أخرى بأن الاعتمادات المالية المتبقية والمخصصة لمنح الجمعيات هي قليلة، خاصة بعد حذف مبالغ مالية منها خصصت لاتفاقيات الشراكة المتعاقدة معها الجماعة. ولهذا فالمبلغ المتبقي تقول السيدة أسماء خوجة هو : 2 مليون و50 ألف درهم دالة بأن هذه الاعتمادات هي اعتمادات بسيطة موازاة مع العدد الكبير لطلبات الجمعيات، ولهذا وضع مكتب المجلس منهجية وفق سلم تنقيط ووفق الوثائق القانونية المدلى بها على الشكل التالي :

- الملف القانوني : نقطة
- عقد الكراء أو الملكية : نقطة
- التقرير الأدبي : نقطة
- التقرير المالي : نقطة
- حجج المصاريف بالنسبة للجمعيات التي سبق لها أن استفادت من منحة الجماعة : ثلاث نقط
- البرنامج : ثلاث نقط
- بالنسبة للجمعيات التي لم يسبق لها الاستفادة من منحة الجماعة : ست نقط للبرنامج

وقد عبرت السيدة نائبة الرئيس في معرض حديثها عن دوافع إقصاء طلبات بعض الجمعيات والأندية الرياضية، أولا عن أسفها لذلك وثانيا عن كون مبلغ الدعم بسيط وثالثا عن كون هذه الجمعيات والأندية هي خارج تراب الجماعة أو تابعة لمؤسسات أخرى وتستفيد من دعمها، مؤكدة على ضرورة تدعيم الجمعيات التي لها إشعاع والتي تشتغل بجد مبرزة بعض الأمثلة على ذلك.

وفي الأخير أبدت السيدة أسماء خوجة نائبة الرئيس عن استعدادها للإجابة عن مختلف تساؤلات السادة أعضاء اللجنة. بعد ذلك فتح السيد رئيس اللجنة باب النقاش.

السيد ادريس قشال :

أفاد بأن القانون التنظيمي في مادته 29 ينص على أنه لا يمكن للجان المؤقتة والتي يضعها الرئيس أن تحل محل اللجان الدائمة، وعليه استغرب السيد المستشار من طريقة دراسة الملفات من قبل اللجنة المؤقتة، وهذا يعني أنه تم الاستغناء عن اللجنة الدائمة والتي هي المكلفة أساسا بالبحث في هذا الموضوع وهذه الدراسة، مؤكداً بأن دور اللجنة الأصلية ليس هو التصويت و (التصفيق) لما قامت به اللجنة المؤقتة من دراسة وتصنيف للجمعيات، وبالتالي لا يسوغ للجنة المؤقتة أن تسيطر على صلاحية اللجنة الدائمة، لأن هذا غير قانوني.

السيد الحاج الساسوي : (نقطة نظام)

نحن أعضاء اللجنة الدائمة، لم نعلم بخلق اللجنة المؤقتة ولم نستدعي لحضور أشغالها.

السيد المصطفى سعدان :

أوضح بأن اللجنة التي يجب أن تضع مقاييس ومعايير استفادة الجمعيات من المنح يجب أن تنبثق من اللجنة الدائمة بعد أن تدرس هذه الأخيرة، الملفات والشروط الواجب توفرها في كل ملف، وهذا لم يحدث في نظره مؤكداً أنه هو الصواب وليس العكس، ومتسائلاً عن لائحة الجمعيات المقصية من الدعم والتي يجب معرفتها من طرف اللجنة، كما أكد بدوره بأنه لا علم له بخلق اللجنة المؤقتة ولا بانعقاد اجتماعاتها.

السيد رشيد الغاشي :

تساءل بدوره عن عدم توزيع لائحة الجمعيات التي استئنيت من الاستفادة من المنح، والتي وضعت طلبات الدعم وملفاتها القانونية لدى المصلحة المعنية في آجالها القانونية.

السيد فريد بوجي :

هنأ السيدة أسماء خوجة نائب الرئيس على التفويض الذي أسند لها بالقسم الثقافي، منوهاً بهذا التواجد خاصة وأنه يمثل توجهها جديداً في سبيل إطار

المناصفة، حيث يتم تفويض نساء لهذا العمل كما يقول، أما من جهة أخرى، فقد حذر السيد المستشار بدوره من التراجع الخطير الذي تم القيام به من طرف اللجنة المؤقتة والتي استحوذت على اختصاص اللجنة الدائمة مؤكداً بأن غياب التداول والانفراد باتخاذ القرار يعد دكتاتورية في حق اللجنة الدائمة وبالتالي يجب تداركه ولا يجوز السكوت عنه، خاصة وأن التداول الصحيح يجب أن يتم داخل اللجنة الدائمة وتحديد الآجال والإعلان ودراسة الملفات، كلها يجب البث فيها من طرف اللجنة الدائمة وفق منهجية تشاركية، وهذا في نظر السيد المستشار غير وارد بل العكس ثم إفراغ اللجنة الدائمة من صلاحيتها، مع العلم كما قال، أنها تمثيل نبض الشارع، كما أكد بأن محاسبة الجمعيات ليس من اختصاص المجلس ككل، بل من اختصاص هيئات أخرى كهيئة المحاسبة والافتحاص والجهات المعنية الأخرى كالقباضة وغيرها.

وفي الأخير لمح السيد المستشار فريد بوجي إلى أن هناك طلبات لبعض الجمعيات ثم قبولها خارج الآجال الذي اتخذته السيدة المفوض لها، كقرار انفرادي مضيئاً بأن التنقيط الذي اتخذ، كان بتوجيه سياسي، لأن فرق أخرى لم تشارك في اللجنة واقتصر الأمر على الأغلبية المسيرة وهذا في حدادته خطير كما قال.

السيد الحاج الساسيوي :

في هذا المنحى كذلك أعاب السيد المستشار على اللجنة المؤقتة اتخاذ قرار الدراسة وتحديد المعايير من طرفها بدل اللجنة الدائمة، ولذلك أوضح بأنه ليس هناك ما يناقش والحالة هاته ما دام اتخذ قرار كل شيء بشكل انفرادي، وهذا جعل أعضاء اللجنة الدائمة أعضاء صوريين فقط مؤكداً بأن هذا التوجه غير ديمقراطي لا على مستوى المجلس ولا على مستوى اللجان، لأنه كان يجب الحرص على تمثيلية مختلف الفرقاء السياسيين في اجتماع اللجنة المؤقتة.

السيد عزيز يعقوبي : (رئيس اللجنة)

ذكر السادة الأعضاء الحاضرين بأن اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والثقافية والرياضية هي الآن تقوم بالمهام المنوطة بها، ويعرض عليها الآن ملف الجمعيات للتوافق حول معايير استفادتها من المنح المقدمة إليها من المجلس، وعليه فاللجنة مطالبة الآن، إما بتصحيح سلم التنقيط التي اجتمعت اللجنة المؤقتة مشكورة في وضعه أمام اللجنة، أو فتح المجال لتصنيف جديد وستؤخذ جميع الملاحظات بعين الاعتبار، مشيراً بأنه هو الآخر لم يحضر عمل اللجنة.

السيدة أسماء خوجة : (النائبة السادسة للرئيس)

ذكرت من جديد بأن الحالات المقصية من الدعم هي ثلاث حالات أساسية :

1- انتهاء المدة القانونية لمكتب الجمعية.

2 – تضارب في تواريخ الوصل النهائي للمكتب الجمعية وعقد الكراء.

3 – جمعيات لم تكمل سنة من تواجدها.

وهناك حالة أخرى : وهي عدم دعم الجمعيات المتواجدة خارج تراب الجماعة كمدينة مولاي ادريس زرهون مثلا، ومن جديد أبرزت السيدة رئيسة اللجنة المؤقتة بأن هناك إكراهات وضغط الوقت حتمت الاسراع بهذه الاجتماعات من أجل عدم حرمان الجمعيات من منح هذه السنة المالية، كما أوضحت بأن المعايير التي اتخذت هي غير إلزامية ويمكن اعتبارها كاجتهاد من أجل ربح الوقت ومن أجل تخفيف العبء على اللجنة وفي الأخير تبقى كامل الصلاحية للجنة الدائمة وهي المعنية، وهذا ليس تقليلا من حقها كما ذكرولا إقصاء لأي كان، وفيما يتعلق بطلب " الحجج " كمعيار للجمعيات فقد أكدت السيدة أسماء خوجة بأن هذا التوجه منطقي لإثبات مصاريف المنحة ليس أكثر، وليس كما ظن البعض من أنها شروط تعجيزية وفي معرض جوابها عن قبول بعض الملفات خارج الأجال القانونية التي تم تحديدها، فقد أكدت السيدة أسماء خوجة استحالة هذا الظن، وأنه لم يقبل أي ملف بعد 19 نونبر الذي كان آخر أجل للقبول، مشيرة في الأخير إلى أن المجهودات التي بذلت بخصوص المنح هي من أجل تأسيس توجه ومستوى جديد مفاده توفير منح الجمعيات في الوقت المناسب وليس كما كان سابقا.

السيد ادريس قشال :

من جديد عبر السيد المستشار عن استيائه من عمل اللجنة المؤقتة التي تدارست موضوع ملف الجمعيات، لأن هذا في نظره بمثابة اعتراف ضمني بإفراغ محتوى الدراسة التي هي من اختصاص اللجنة الدائمة، معتبرا أنها بمثابة إهانة في حق الجميع وللمجلس ككل وبأن الانفرادية في التسيير هي من العهد القديم وليس كما جاء به الدستور الذي أكد على ضرورة المقاربة التشاركية.

داعيا كذلك إلى أن تحمل المسؤولية في القرارات يجب أن تكون من طرف السادة المستشارين وليس من طرف الموظفين، مقترحا كذلك تفادي الأمر وطرح نقطة دراسة ملفات الجمعيات من جديد أمام اللجنة، لتكوين لجنة من جميع الفرق المكونة للجنة الدائمة للبحث في معايير الاستفادة من المنح.

السيد فريد بوجي :

أوضح بأن الإكراه الزمني فرضته " اللقباضة " وليس المجلس، وبأن منهجية المحاسبة هي غير مقبولة، وبأن القانون التنظيمي الجديد يحث على آلية التشارك مع الجمعيات وآليات التحاور مع اللجنة.

السيد المصطفى سعدان :

وجه شكره للسيدة رئيسة اللجنة المؤقتة على إيجابتها على تساؤلات السادة أعضاء اللجنة لاقتراح عدم دعم الجمعيات المتواجدة خارج تراب الجماعة وكذلك الجمعيات التي انتهى الوقت القانوني لها لتجديد مכתها، إلا أنه اقترح كذلك أن يكون التنقيط على معيار إشعاع الجمعية داخل المدينة وليس في شيء آخر.

السيد عزيز يعقوبي : (رئيس اللجنة)

ذكر بأن اللجنة لها كامل الصلاحية في إبداء اقتراحاتها وفق (السيناريوهات) التي وضعت أو خارجها فقط التقيد بالعامل الزمني لصرف هذه المنح خلال السنة المالية الحالية.

السيدة أسماء خوجة : (النائبة السادسة للرئيس)

شددت على ضرورة خلق لجنة مصغرة لتتبع عمل ونشاط الجمعيات طيلة السنة وذلك لمواكبتها عن قرب.

السيد عبد الله مشكور :

شكر من جهته السادة الموظفين على مجهوداتهم، مؤكدا على أن قيمة القوانين تتجلى في التشارك الحقيقي لتطبيقها، وبأن حق المعلومة هو حق دستوري وبأن الظلم حرمه الله على نفسه فكيف بالإنسان، وفي هذا السياق ألح على أنه لا يجوز تكوين أي لجنة في غياب اللجنة الدائمة للمجلس المخول لها دراسة ملفات الجمعيات، كما لا يجوز معاقبة الجمعيات وإقصائها من الدعم، لأنه وكما قال، يجب أن تكون اللجنة جزء من الحل وليس جزء من المشكل لأن أساس عمل المجلس هو خدمة المدينة ككل، وليس أشياء أخرى كما نبه السيد المستشار إلى

ضرورة العمل التشاركي وإلى ضرورة تعليل القرارات المتخذة في حق أي جمعية، وإلى ضرورة معاملة ملفات الجمعيات بسواسية وبدون (قبيلة أو عشيرة) وبتكافؤ الفرص معتبرا أن ما تم القيام به من طرف اللجنة المؤقتة يعتبر مدخلا إلى الفتن خاصة وأنه تم تجاوز عمل اللجنة الدائمة للمجلس وتم كذلك إقصاء بعض الأندية الرياضية من الدعم رغم أنها أخذت البطولة الوطنية، ولهذا أكد السيد المستشار عبد الله مشكور على ضرورة تشجيع المجتهد من الجمعيات بذل معاقبته بعدم استفادته من الدعم، كما طالب بعرض مفصل حول المنحة التي أعطيت لفريق النادي المكناسي فرع كرة القدم، خاصة وأن الفرق لازال يئن تحت وطأة غياب المسؤولية ووطأة المشاكل التي اعتبرها السيد المستشار بمثابة تصفية حسابات فقط.

وفي الأخير أُلح السيد المستشار على ضرورة التقيد، في عمل اللجنة الدائمة المخول لها البث في دراسة ملفات الجمعيات بالشفافية والوضوح وتعليل القرارات والتشارك والتواصل والمقاربة التشاركية والتشجيع لأن المدينة هي ملك للجميع.

السيد الحاج الساسيوي :

تساءل عن دور اللجنة الحالي والذي هو عضو فيها، هل هو فقط تشخيص لوضعية معينة؟ أم هو تزكية عمل اللجنة المؤقتة التي تم تكوينها من قبل، وهل يجب وضع اللمسات الأخيرة لها الآن من خلال تدعيم أو تعديل المعايير التي وضعت من قبل؟ أم ماذا؟ لأنه في نظره يجب تحديد المطلوب، والتدبير الجيد لعمل اللجنة بالتحديد.

السيد عزيز يعقوبي : (رئيس اللجنة)

في نفس السياق طلب من السادة الأعضاء التركيز على النقطة التي هم بصدد مع إعطاء اقتراحاتهم حول المعايير، إما باقتراح التعديل أو ما يرونه مناسباً.

السيد رشيد مجبار :

اقترح لتفعيل عمل اللجنة، خلق لجنة من اللجنة الدائمة من الفرق السياسية المكونة للمجلس للنظر في تصنيف الجمعيات ومناقشة تنقيطها وفق معايير محددة ترتبها اللجنة.

السيد الحاج الساسيوي :

نبه إلى أنه يجب التشديد في معايير التنقيط انطلاقاً من هاجس الحفاظ على المال العام وليس الهاجس الانتخابي أو السياسي، وأي خلل يجب التوجيه فيه إلى المجال القضائي مقترحا في المستقبل وضع سقف معين للمنع عن طريق كناش التحملات.

السيد عبد الرحمان أفلاك :

سجل بأن النقطة المطروحة على اللجنة عرفت تضخيماً في مناقشتها لعمل اللجنة المصغرة، وأبرز في معرض حديثه على أن اجتهاد اللجنة الأخير، لا يلغي عمل اللجنة الدائمة للمجلس كما لا يلغي تشجيع الجمعيات الهادفة والعاملة والمشتغلة طول السنة والمجدة، ولهذا طالب بإرجاع الأمور إلى نصابها بدون المراوغة حول النقطة وذلك بتبتي التنقيط من أجل منح الجمعيات دون إقحام اللجنة في متاهات أخرى هي في غنى عنها.

السيد فريد بوجي :

اقترح وضع مشروع التنقيط الذي وضعته اللجنة المصغرة أمام أنظار أعضاء اللجنة الدائمة لمعرفة لائحة الجمعيات التي تم تنقيطها.

السيد عبد الحق بنسالم :

اعتبر أن المناقشة الدائرة حالياً هي ظاهرة صحية تابعة من غيرة الجميع على هذه المدينة للرقى بالعمل الجمعي في أفق الحكامة الجيدة والتي تربط المسؤولية بالمحاسبة، ولهذا اقترح ضرورة إرساء قواعد جديدة في ظل الدستور الجديد والقوانين التنظيمية الجديدة للتشارك والتواصل مع الجمعيات، ولهذا ارتأى وضع منهجية تشاركية للبحث في المعايير الذي حددت وتعديل أو تحديد معايير أخرى في هذا الشأن ربما للوقت.

السيد ادريس العلمي : (نائب رئيس اللجنة)

في معرض حديثه أشاد السيد المستشار بدور السادة الأعضاء وخاصة أعضاء المعارضة، الذي أكد بشأنهم أنه لا يعتبرهم معارضة، وإنما إخوة مشاركين في تدبير الشأن المحلي بأفكار وجمية واقتراحات نيرة.

معتبراً أن المرحلة الحالية للمنع هي فقط من أجل تدبير الوقت في صالح الجمعيات، ولهذا أكد السيد المستشار بدوره على إيمانه بالتشارك، ويكون أي عمل

لا يستقيم إلا من خلال هذه الآلية، بعد ذلك وخلال حديثه على عمل الجمعيات وكيف يجب تصنيفها، اقترح تقنيين نشاط الجمعيات التراثية كجمعيات عيساوة والملحون وفي المديح وتدعيم الجمعيات الجادة التي تفيد المجتمع والصالح العام، واقترح تدعيم جمعيات الأحياء الرياضية بوسائل لوجستكية كالبديل الرياضية وغيرها مع تتبع الشراكات مع الجمعيات من طرف اللجنة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، مع توخي عملية الاستحقاق بجدية أكثر.

السيد عزيز يعقوبي : (رئيس اللجنة)

بعد إعطائه ملخصا عن تدخلات السادة الأعضاء، أوضح بأن جلمها انصب على :
- النظر في المعايير المطروحة.
- وضرة تشكيل لجنة للبت فيها.

السيدة أسماء خوجة : (النائبة السادسة للرئيس)

أكدت بأنه تم أخذ مقترحات السادة الأعضاء بعين الاعتبار، وعليه اقترحت تشكيل لجنة كما طالبت السادة الأعضاء من أجل تميم العمل السابق للجنة المصغرة ومن أجل تفعيل عملها، لأنها وكما أشارت ليس لديها أي هواجس أخرى كما قيل وستضع جميع المعطيات والوثائق أمام اللجنة التي ستنبثق من اللجنة الدائمة.

السيد فريد بوجي :

اقترح تمثيلية كل الفرق المكونة للمجلس في اللجنة المقبلين على تكوينها، مع توفير جميع اللوائح المقترح تنقيطها وفق المعايير المحددة.

السيد حسن بوكدور :

اقترح تفعيل خدمات البريد الإلكتروني للجماعة من أجل الإخبار وتوفير المعلومة لجميع المواطنين والمواطنات كما أكد على ضرورة إعلام جميع السادة الأعضاء 65 المكونة للمجلس بخبر عمل اللجنة وبالمقتضيات التي خرجت بها.
أما بخصوص التنقيط الذي أشارت إليه السيدة نائبة الرئيس، فقد أكد بشأنه أنه يجب أن يخضع لاقتراحات جميع التيارات السياسية المكونة للمجلس والمتواجدة في اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وهذه الأخيرة هي المعنية أساسا بوضع المعايير التي اقترح بشأنها السيد المستشار حسن بوكدور، بأن تكون وفق معايير: الأقدمية أولا لأن الجمعيات حسب هذا المعيار ستكون لها

حصيلة كبيرة للأنشطة المتنوعة والإشعاع الثقافي والاجتماعي، كما اقترح وفي إطار المعايير التعامل بمرونة مع ملفات الجمعيات، مع الضرب على أيدي سماسرة الانتخابات في هذا الدعم والتي تتحين جميع الفرص، وهذا ما يأسف له كما يقول.

السيدة أسماء خوجة : (النائبة السادسة للرئيس)

في هذه الأثناء اعتذرت السيدة نائبة الرئيس من السيد رئيس اللجنة والسادة الأعضاء الحاضرين عن عدم تمكنها من مواكبة أشغال الجلسة نظرا لالتزامها باجتماع آخر.

السيد عبد الله مشكور :

ضم صوته إلى صوت السيد المستشار فريد بوجي بخصوص الاقتراحات، مبديا أسفه كذلك على مغادرة السيدة المستشارة أسماء خوجة نائبة الرئيس وعدم إجابتها على تساؤلاته.

السيد عبد الرحمان أفلاك : (نقطة نظام)

دراء لمزيد من النقاش، اقترح نهج نفس المنهجية التي وضعتها اللجنة المصغرة بخصوص المعايير.

السيد رشيد الغاشي :

تساءل لماذا لم توزع لوائح الجمعيات التي تم تنقيطها، متسائلا كذلك هل هذا يعتبره البعض سر المهنة أم ماذا، مؤكدا أن المناقشة يجب أن تنصب أساسا على لوائح الجمعيات والنقط.

السيد عزيز يعقوبي : (رئيس اللجنة)

أكد من جديد بأن من حق السادة لأعضاء الحضور والإدلاء بمقترحاتهم حول معايير تنقيط الجمعيات، مشيرا بهذا الصدد أنه لا يتم إقصاء أي أحد وليس هناك أية سوء نية لأي كان، فقط هناك الحرص على القيام بالواجب على أكمل وجه.

السيد فريد بوجي :

في الأخير أشار السيد المستشار أن قمة الاستبلااد هو مناقشة شيء لا نملك معطيته وحقائقه، في حين يطلب منا إبداء الرأي حوله. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد نوه بمجهودات السيد رئيس اللجنة في تسييره للجلسة، والذي أخذ باقتراح

الجميع، وفتح المجال أمام الجميع فقط أوضح السيد المستشار بأن هناك عيب واحد، وهو عدم توفير جميع المعطيات أمام السادة الأعضاء، وهذا يجب تداركه حيننا بخلق اللجنة التي ستسهر على وضع المعايير وميكانزمات العمل من جديد والذي هو اللوائح والنقط المحتملة.

السيد عزيز يعقوبي : (رئيس اللجنة)

أشار بهذا الخصوص بأن الرأي حر والقرار ملزم طالبا من السادة الأعضاء الحاضرين بتكوين اللجنة التي ستتبع دراسة ملفات الجمعيات طبقا للتنقيط. وفي الأخير استقر رأي أعضاء اللجنة جعل اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي نفسها التي تبث في المعايير مع تحديد اجتماع آخر تقرر عقده يوم الأربعاء 03 دجنبر 2015، على الساعة العاشرة صباحا.

وبذلك انفض الاجتماع على الساعة الثانية بعد الزوال.